



# عاصفة الترحيل: العمالة اليمنية في السعودية

أمين اليافعي

8 أبريل 2018

# عاصفة الترحيل: العمالة اليمنية في السعودية

20 ديسمبر 2017

أمين اليافعي باحث وكاتب يمني



## مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

هو مؤسسة بحثية مستقلة تقدم مقاربات جديدة لفهم قضايا اليمن والإقليم المجاور عبر وجهات نظر متزنة، دراسات معمقة، وتحليلات خبراء.

منذ تأسيسه في العام 2014، ينفذ المركز أبحاث و إستشارات في المجالات السياسية، والاقتصادية، والتطورات الإجتماعية؛ بالإضافة إلى تقديم المشورات الفنية والتحليلية للقضايا ذات الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي.

## مقدمة:

أدت الإجراءات التي بدأت الحكومة السعودية بفرضها لإحلال العمالة السعودية في سوق العمل عن طريق سياسة ما سُمي بـ "توطين الوظائف". والمتمثلة في قصر عدد كبير من المهن على المواطن السعودي مع زيادة كبيرة في الرسوم التي ينبغي على العامل الوافد أن يدفعها. إلى تعريض عدد كبير من العمالة الأجنبية في السعودية ليس فقط لفقدان أعمالهم ومصادر دخلهم، ولكن أيضاً إلى تحمّل غرامات باهظة والترحيل في حالة المخالفة، وفي كل الأحوال، سيضطر عدد كبير من العمال في الفترة القادمة إلى مغادرة السعودية سواء نتيجة عدم الحصول على عمل مُصرح به أو بسبب عدم القدرة على دفع الرسوم التي من المقرر أن تتضاعف سنوياً.

ولأن المملكة كانت الوجهة الأكثر سهولة وجاذبية للعمالة اليمنية في العصر الحديث نظراً لما مثلته من سوق عمل كبير يتطلب أعداد وافرة من الأيدي العاملة بما لا يُشترط مؤهلات ومهارات عالية، خصوصاً بعد الطفرة الاقتصادية التي طرأت فجأة مع مطلع سبعينيات القرن الماضي وصاحبها نهضة عمرانية واسعة ورخاء وترف بالغين، إذ استقبلت في العقود الخمسة الأخيرة موجات كبيرة من المهاجرين اليمنيين، لتُشكّل العمالة اليمنية في هذا البلد واحدة من أكبر الجاليات الأجنبية، وما يُقارب الـ 80 في المئة من مجموع المغتربين اليمنيين في كل دول العالم حسب تصريحات رسمية<sup>(1)</sup>.

ركز القرار السعودي في المرحلة الأولى من توطين الوظائف على تلك المهن التي تتطلب مهارات بسيطة أو متوسطة، في أحسن الأحوال، وهي المهن التي يعمل فيها الغالبية العظمى من المغتربين اليمنيين، وتقليل نسبة العمالة الأجنبية في هذه المهن سيعود بأكبر الضرر على العمالة اليمنية على وجه الخصوص، وسيضطر مئات الآلاف منهم للعودة قسراً إلى موطنهم الأصلي الذي تنهش الحرب جسده المنهك منذ ثلاث سنوات بين "الحكومة الشرعية" المهاجرة في الرياض والمدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية من جهة، وجماعة الحوثي وحلفائها من جهة ثانية، وحصار خانق جوي وبري وبحري، كما يشهد البلد بسبب هذه الحرب حالة انهيار كامل على كافة المستويات، وأزمة إنسانية هي الأسوأ عالمياً، وكما أشارت تقارير الأمم المتحدة.

تحاول هذه المقالة أن ترصد الآثار والتبعات المختلفة المترتبة على العودة الجماعية الوشيكة لأكثر عدد من المغتربين اليمنيين، التبعات التي يبدو أنها ستترك تأثيرات عميقة وعاصفة وذات مدى طويل وستُحدث تغييرات جذرية وربما دراماتيكية في حياة ومستقبل المرحّلين بشكلٍ خاص، وعلى أوضاع البلد بشكل عام.

(1) مقابلة صحفية مع وزير شؤون المغتربين اليمني، صحيفة عكاظ، 27 أبريل 2017، <https://www.okaz.com.sa/article/1538444>

## رحلة الشتاء والصيف: الهجرة والترحيل

تُعتبر الهجرة أحد السمات البارزة التي طبعت حياة الإنسان اليمني منذ القدم، سواء الهجرات الدائمة أم المؤقتة، الاختيارية منها أم الإجبارية، وطريقة من طرق تواصله مع العالم في موقع ظل على الدوام واحد من أهم المعابر التجارية وحركة التنقل بين الشرق والغرب، براً وبحراً، حتى صارت الهجرة جزءاً من تكوينه النفسي والاجتماعي مما وُلد لديه الاستعدادات الدائمة للهجرة بحثاً عن مقاصد شتى.

تاريخياً كانت حركة الجماعات والأفراد في الجزيرة العربية سواء لأسباب اقتصادية، دينية أم أمنية، لا تنقطع، وقد ساعدت البنى الاجتماعية المتقاربة والتاريخ الذي يتم تصوّره على أنه مشتركاً، ومنتازع على أصل جذوره وسلطته الرمزية في نفس الوقت، في جعل حركة التنقل لا تبدو كهجرة، وبما يوحيه مفهوم الهجرة من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بقدر ما كانت عملية دائمة من التجوال وتغيير المواقع دون عقبات أو شروط. هذا الإرث الممتد من تاريخ ما قبل الدول الوطنية الحديثة قد يكون أحد العوامل التي جعلت دولة كالسعودية امتلكت إمكانيات كبيرة من استغلاله لغايات توسعية على حساب بلدان الجوار، وإقامة علاقات مع قوى اجتماعية وقبلية تتجاوز السلطات القائمة في البلد. من جانب آخر، وفيما يتعلق بموضوع الهجرة، فقد كان لهذه التصورات والموجهات التاريخية دور في تقبل "المغترب اليمني" خليجياً بصورة أفضل من أي وافد أجنبي، ومنحه امتيازات هامة ليس فقط على المستوى الرسمي ولكن أيضاً على المستوى الاجتماعي في حقبة ما قبل حرب الخليج الثانية التي قلبت الطاولة رأساً على عقب.

ركّزت الدراسات التي اهتمت بموضوع الهجرة الحديثة للعمالة اليمنية إلى دول الخليج على موجات الهجرة الكبيرة التي بدأت مع مطلع سبعينيات القرن الماضي. لكن الحقيقة أن الهجرة اليمنية إلى دول الخليج كانت سابقة لهذا التاريخ بحوالي عقدين من الزمن، وهذه التدفقات الأولى من المهاجرين استطاعت أن تندمج أكثر في المجتمعات الخليجية التي كانت بسيطة وبدائية ولم تُصبها لعنة الترف بعد ولو تُختبر بمواقف سياسية حساسة، وكانت هويتها الوطنية في طور التشكّل، فضلاً عن الاعتبارات التاريخية التي أشرنا إليها، بموجب ذلك تحضّلت هذه المجموعات الأولى من المهاجرين على امتيازات مختلفة، وتم منح غالبيتهم الجنسيات الخليجية، كما ساهموا بفعالية في بناء هذه الدول، وبعض من العائلات التجارية ذات الأصول اليمنية استطاعت أن تبني إمبراطوريات تجارية كبيرة تتجاوز المنطقة.

شكّلت حركة الهجرة اليمنية إلى السعودية في العقود الأخيرة الماضية واحدة من أهم وأكبر تجارب الانتقال والاستقبال للبلدين الجارين في تاريخهما، وتركت بصمات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كليهما. ومنذ مطلع 1970، ومع حاجة الأسواق الخليجية، وخصوصاً السعودية، إلى الكثير من الأيدي العاملة بفعل الطفرة الاقتصادية الهائلة التي رافقت ارتفاع أسعار النفط، وسهولة التنقل دون قيود حدودية بين البلدين، زادت أعداد المغتربين اليمنيين

تقليص نسبة العمالة الأجنبية في المهن البسيطة سيعود بأكبر الضرر على العمالة اليمنية على وجه الخصوص، وسيضطر مئات الآلاف منهم للعودة قسراً إلى موطنهم الأصلي الذي تنهش الحرب جسده المُنهك منذ ثلاث سنوات بين "الحكومة الشرعية" المهاجرة في الرياض والمدعومة من التحالف العربي بقيادة السعودية من جهة، وجماعة الحوثيين وحلفائها من جهة ثانية، وحصار خانق جوي وبري وبحري..

في السعودية بشكلٍ كبيرٍ وباضطراد. ووفقاً لبعض الإحصائيات فقد ارتفعت أعداد المهاجرين اليمنيين في السعودية وحدها من 290 ألف في العام 1975، إلى حوالي 541 ألف في العام 1977، لتصل ذروتها في المرحلة

الأولى وقبل حرب الخليج الثانية (1990) إلى حوالي 1,2 مليون مهاجر يمني<sup>(2)</sup>. وحسب الباحثة نورا آن كلتون التي كتبت بحثاً عن "الضحايا الصامتون: عودة المهاجرين اليمنيين إلى الوطن" فإن العمالة اليمنية في الخارج بلغت ذروتها في هذه الفترة لتصل إلى ما نسبته الـ 48 في المئة من إجمالي القوى العاملة اليمنية، وكما هو معلوم، فإن الغالبية العظمى من العمال اليمنيين المهاجرين يعملون في السعودية<sup>(3)</sup>.

مع حرب الخليج، تفاقم التوتر في العلاقات اليمنية. السعودية إثر موقف النظام اليمني من غزو العراق للكويت عام 1990، وقد أشار البعض إلى أن السعودية أحسّت بأن موقف النظام اليمني من الأزمة كان خيانة وتهديداً لها، وانحيازاً لأعدائها ضد أصدقائه والمحسنين إليه.

خلال هذه الأزمة، اتخذت القيادة السعودية قراراً بإلغاء كل التسهيلات التي كان المغتربون اليمنيون يتمتعون بها في السابق؛ كعدم وجود إجراءات مشددة على الدخول إلى أراضيها، والعمل والتجارة بحرية دون الحاجة إلى كفيل أو شريك سعودي كي تُدار الأعمال التجارية باسمه لتعذر ذلك على الأجانب بفعل المنع القانوني، وكما كان يُطبق على بقية الجاليات الوافدة، ثم صار يُطبق لاحقاً على اليمنيين. ونظراً لعدم توفر كفلاء أو شركاء خلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرة، فضلاً عن الخوف والكرهية التي انتشرت في المملكة العربية ضدهم بفعل تعبئة الإعلام الرسمي، اضطرت غالبية المغتربين اليمنيين في السعودية. حوالي 1 مليون مغترب، حسب بعض التقديرات. إلى المغادرة، وبيع كل ما يملكونه هناك، وبأسعارٍ زهيدة<sup>(4)</sup>. كان هذا القرار أشبه بعقابٍ جماعي بفعل ما اعتبرته الرياض ذنباً اقترفه النظام السياسي، حتى لو لم يكن للمواطن العادي يدٌ فيه!

ووفقاً لبيانات إحصائية، فإن تحويلات المغتربين اليمنيين من السعودية وحدها بلغت في العام 1987 قرابة 1,06 مليار دولار أمريكي، وهو ما يُشكل نسبة هامة من إجمالي الناتج المحلي (GDP) لتلك الفترة، والمورد الأساسي للعملة الأجنبية<sup>(5)</sup>. وبحسب نورا كلتون فإن عودة هذا العدد من المغتربين شكّل كارثة حقيقية للبلد، فهذه العودة الجماعية قلبت الأوضاع السياسية والاقتصادية رأساً على عقب، وقد سلطت الضوء على المشاكل البنوية التي تواجهها الدول النامية والتي ستظل تواجهها جراء الهجرة الجماعية والمتمثلة باعتماد اقتصاديات هذه الدول على هجرة العمالة وتحويلات المغتربين<sup>(6)</sup>.

مرّ عقد التسعينيات من القرن الماضي بفترة راحة مؤقتة في حركة التنقلات بين البلدين عدا مجموعات بسيطة أغلبهم دخلوا السعودية بصورة غير شرعية، لكن مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، تحديداً بين عامي 2003 و2008، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً حتى وصلت إلى مستويات قياسية، وحدثت طفرة اقتصادية جديدة، خصوصاً في المشاريع الإنشائية، وقبلها شهدت العلاقات بين النظامين السياسيين في اليمن والسعودية تحسناً ملحوظاً، حيث وقّع الجانبان على "معاهدة جدة" 2000 لإيجاد تسوية نهائية لمشاكل الحدود وترسيمها، ثم ضم اليمن في المجالات الصحية والتعليمية والرياضية إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي، هذه العوامل شكّلت في مجموعها دوافع ومحفزات هامة للكثير من اليمنيين لخوض غمار تجربة الاغتراب الشاقة في البلد الجار.

وبما أن الحكومة اليمنية لم تقم بوضع برامج تأهيلية معينة بهدف إكساب المهاجرين، ومعظمهم من الشباب، مهارات تتناسب مع متطلبات سوق العمل الخليجي، والتحويلات التي تطلّرت فيها، واستمرت في

(2) Harry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC, Oxford University Press, New York, 2017, p 143-144

(3) نورا آن كلتون Nora Ann Colton، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية، مجموعة مؤلفين، ترجمة حمود الصلاحي وآخرون، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء 1995، ص 119.

(4) للمزيد حول الموضوع: يُرجى الاطلاع على بحثي كل من مارك إن كاتز "الوحدة اليمنية والأمن السعودي"، وروبرت دي بوروس "الجمهورية اليمنية: نموذج للتوحد السياسي"، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية"، مجموعة مؤلفين، مصدر سابق.

(5) Harry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC, p 145

(6) نورا آن كلتون Nora Ann Colton، مرجع سابق، ص 118.

تصدير العمال غير المهرة أو شبه المهرة<sup>(7)</sup>، وبنسبٍ كبيرةٍ، فقد واجهت هذه العمالة مصاعب كثيرة وكبيرة في سوق العمل، وانعكس ذلك بشدة على مكانتها ومواقعها ومستوى دخلها.

في السعودية تغيّرت المعاملات الرسمية وغير الرسمية هذه المرة كلياً، فقد كان على الشخص الذي يرغب بالهجرة أن يشتري فيزا تُكلفه بجانب معاملات الدخول الأخرى آلاف الدولارات، كما أن نظام الكفالة قد عرّض عدداً كبيراً من العمالة بعد الدخول للأراضي السعودية للاستغلال والابتزاز، خصوصاً العمال ذوي الدخل المحدود، كما وجد الكثيرون منهم أنفسهم في وضع غير قانوني مع أن دخولهم كان بصورة قانونية نظراً لأن الكفيل قام باستقدامهم، بينما لا تتوفر لديه أشغال مناسبة، وكل همه الحصول على مبلغ مالي سنوي من الوافد مقابل الكفالة، فيضطر هؤلاء إلى العمل مع آخرين بصورة مخالفة للوائح المنظمة للعمل لتغطية النفقات المختلفة ومساعدة أسرهم المُعوزة في الداخل، وقد يضطرون إلى العمل في بيئات غير آمنة فضلاً عن عدم ملائمة أماكن الإقامة وحدوث نزاعات بشأن الأجور وارتكاب مخالفات ضد حقوق الإنسان العامة وحقوق العمال بوجه خاص<sup>(8)</sup>.

في العام 2011 بدأت السعودية بتطبيق نظام "نطاقات" والذي هدف إلى زيادة نسبة العمالة السعودية في سوق العمل، وفرضت على كل المؤسسات التجارية حداً أدنى من العمال السعوديين. وفي بداية العام 2013، أعلنت السلطات السعودية أنها بصدد تصحيح وضع العمالة الأجنبية، وترحيل كل من تثبت مخالفته للوائح المنظمة التي تقضي بضرورة العمل لدى الكفيل، فضلاً عن سعودة بعض القطاعات. وحسب

قدّر البنك الدولي أن العمالة اليمنية في السعودية اقتربت من مليون عامل في العام ٢٠١٠، بينها قدّر تقرير منظمة الهجرة الدولية عددهم بـ ٨٠٠ ألف، أما وزير شؤون المغتربين اليمني فأكد بأن العدد أكبر بكثير من الرقم المُعلن، في حين قدّرت مصادر أخرى العدد في العام ٢٠١٣ بـ ١٥ مليون، بها في ذلك أولئك الذين ليس لديهم وثائق ويدخلون للعمل بطريقة غير شرعية.

التقارير الدولية فقد تم ترحيل مليون عامل، وأخذت اليمن الحصة الأكبر من العمالة المُرحلة، حيث بلغ عدد المرحلين اليمنيين ما نسبته 40 في المئة (أي قرابة 400 ألف عامل)، وفقاً لإحصائيات ميدانية قامت بها منظمة الهجرة الدولية في معبر الطوال الحدودي بين اليمن والسعودية<sup>(9)</sup> ما بين عامي 2013-2014. معظم هذه العمالة استطاعت العودة مرة أخرى فيما بعد، والكثير ممن لم يُرحلوا تمكنوا من تصحيح أوضاعهم، ونقل كفالتهم، والاستمرار في العمل، علاوة على أن الحكومة السعودية اضطرت إلى تخفيف التشديد نوعاً ما بتطبيق هذه الإجراءات بفعل الضغوط السياسية التي تعرضت لها، فضلاً عن طبيعة سوق عملها الذي لا يحتمل مثل هكذا تغييرات فجائية.

بشكل عام، تضاربت الإحصائيات حول العدد الكلي الذي بلغته العمالة اليمنية في السعودية بعد موجات الهجرة الثانية منذ العام 2000، فوفقاً لتقرير البنك الدولي فإن العمالة اليمنية في السعودية اقتربت من مليون عامل في العام 2010، بينما قدّر تقرير منظمة الهجرة الدولية عددهم بـ 800 ألف، أما وزير شؤون المغتربين اليمني في تعليقه على إحصائية منظمة الهجرة فأكد بأن العدد أكبر بكثير من الرقم المُعلن<sup>(10)</sup>. في حين

(7) وفقاً لمسح قامت به المنظمة الدولية للهجرة على عينة واسعة من المرحلين في عام 2013، كانت الأرقام تُشير إلى المستويات التعليمية للمهاجرين اليمنيين على النحو الآتي: 36% أميين، 11% يجيدون القراءة والكتابة، 30% تعليم أولي، 19% حصلوا على الثانوية العامة (المصدر: Harry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC، مرجع سابق). وحسب تقديرات رسمية، فإن 82% من العمالة اليمنية في دول الخليج ذوي مهارات محدودة، <http://almasdaronline.com/article/4931>

(8) انتقدت منظمات حقوقية بشدة التعامل الذي يتلقاه العامل الوافد سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، ووصفه البعض بـ "نظام استعباد جديد". للاطلاع على عينة من هذه الانتقادات يُرجى قراءة تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش "السعودية: أحداث 2016".

(9) Harry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC, p 148-149.

(10) للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على: - منظمة الهجرة الدولية، الهجرة والنزوح والتنمية في المنطقة العربية، 2015. - Harry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC، مرجع سابق. - صحيفة الرياض، تحويلات العمالة الوافدة في الخليج تبلغ 70 مليار دولار

قدّرت مصادر أخرى العدد في العام 2013 بـ 1,5 مليون، بما في ذلك أولئك الذين ليس لديهم وثائق ويدخلون للعمل بطريقة غير شرعية<sup>(11)</sup>. ووفقاً للإحصائيات الدولية<sup>(12)</sup>، فقد بلغت تحويلات المغتربين اليمنيين في العام 2014 حوالي 3,3 مليار دولار أمريكي، أي 9.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و 40.6 في المئة من الصادرات، وما نسبته 48,8 في المئة من هذا المبلغ يأتي من السعودية وحدها. بينما أشارت مصادر أخرى إلى أن تحويلات المغتربين الحقيقية تبلغ ضعف ما ذكرته الإحصائيات الرسمية، ويرجع ذلك إلى أن البنك المركزي اليمني، مصدر المعلومات والأرقام يُعاني “قصوراً في احتساب تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج، لأسباب أبرزها ضعف التنسيق وعدم الاستجابة أحياناً، وعدم توافر قاعدة بيانات لدى جهات المصدر، إضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات عن التحويلات العينية لدى مصلحة الجمارك، ما يضطرّ المركزي إلى اللجوء للتقدير”، كما جاء على لسان المدير العام لميزان المدفوعات في البنك<sup>(13)</sup>.

في الثلاث سنوات الأخيرة، أصبحت تحويلات المغتربين أهم مصدر اقتصادي، والمصدر الأهم للعملة الأجنبية بعد توقف تصدير النفط ومنتجات أخرى، وانهار القطاع الإنتاجية بفعل الحرب.

## عاصفة الترحيل 2017: الآثار والتبعات

كانت عودة ما يُقارب من مليون مغترب يمني في العام 1990 كارثية بكل المقاييس على بلدٍ يُعاني أصلاً من عدم استقرار سياسي دائم، واقتصاد هش، ويعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة المهاجرة. لكن زيادة الكميات المصدرة من النفط في منتصف التسعينيات، ثم هجرة أعداد كبيرة من اليمنيين إلى السعودية ودول الخليج بعد العام 2000 قد ساهم كثيراً في تلافي قدر كبير من تبعات وآثار هذه الأزمة. وبالمقارنة مع الأزمة الحالية التي هي على وشك الوقوع، وفي ظل حرب ضارية، وانهايار كلي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأزمة إنسانية هي الأسوأ عالمياً، تبدو الصورة الكارثية لما هو قادم واضحة بجلاء.

فمنذ شهر تموز / يوليو من العام الماضي بدأت السلطات السعودية بتطبيق قرار “سعودة” الوظائف في 12 قطاعاً، أي اقتصار العمل فيها على مواطنين سعوديين، وهذه القطاعات هي: (محللات السيارات والدراجات النارية، ومحللات الملابس الجاهزة “أطفال ورجالية”، ومحللات الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز، ومحللات الأواني المنزلية)، وفي المرحلة الثانية من توطين الوظائف ستتم السعودية في القطاعات التالية: (محللات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، والساعات، والنظارات، محللات الأجهزة والمعدات الطبية، ومواد البناء والإعمار، وقطع غيار السيارات، والسجاد بكافة أنواعه، والحلويات)<sup>(14)</sup>. كما فرضت السلطات السعودية رسوماً وضرائب جديدة على كل عامل أجنبي ومرافقيه، وستتصاعد كل سنة.

ونظراً لأن الغالبية العظمى من العمالة اليمنية الموجودة في السعودية تُصنف في خانة العاملين ذوي المهارات المتدنية أو المحدودة، فضلاً عن طبيعة سوق العمل في السعودية التي سمحت لجماعات أجنبية أو جاليات معينة باحتكار قطاعات معينة<sup>(15)</sup>، من هذين البُعدين، يبدو أن القرارات السعودية قد استهدفت على نحوٍ خاصٍ أغلب المهن التي يعمل فيها اليمنيون.

وأعدادهم تتخطى 15 مليوناً، 8 فبراير 2015 <http://www.alriyadh.com/1019854> - مقابلة صحفية مع وزير شؤون المغتربين اليمني، صحيفة عكاظ، مرجع سابق.

Regional Mixed Migration Secretariat, 'The Letter of the Law: Regular and Irregular Migration in Saudi Arabia in a Context of Rapid Change', (Apr. 2014), p 35

(12) منظمة الهجرة الدولية، الهجرة والنزوح والتنمية في المنطقة العربية، 2015، ص 69.

(13) صحيفة الحياة، اليمن: تحويلات المغتربين تفوق المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، 11 مارس 2015، [www.alhayat.com/Articles/784776](http://www.alhayat.com/Articles/784776)

(14) العربية، تعرف على المهن والأنشطة التي تقرر توطينها في السعودية، 29 يناير 2018، <http://ara.tv/6ccs6>

(15) يُنظر: باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران-المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة، العدد 3: شتاء 2013.

ومقارنة مع خسائر الجاليات الوافدة الأخرى جراء هذه القرارات، تبدو الجالية اليمنية هي الأكثر خسارة، وبفارق شاسع، حيث يتوقع. وفقاً لبعض التقديرات. أن يخسر ما نسبته 90 في المئة من العمالة اليمنية أعمالهم خلال الفترة المقبلة<sup>(16)</sup>. ولو وضعنا في الاعتبار أن اليمن بلد يعيش حالة حرب ودمار كامل لكل مؤسساته وقطاعاته الاقتصادية من بين كل الدول التي من المتوقع أن تستقبل أعداداً كبيرة من المرحّلين، في الوقت نفسه الذي أصبحت تحويلات المغتربين المصدر الأول للدخل المحلي وللعملة الأجنبية للبلد، لأدركنا حجم الكارثة التي ستشكّلها عودة مئات الآلاف من العمال اليمنيين.

حتى إن توقفت الحرب، فالاقتصاد اليمني يُعاني بشدّة منذ 2011، بفعل الاضطرابات السياسية، وتضرر البنية التحتية، وسوء الخدمات، وارتفاع أسعار الوقود بشكلٍ قياسي، مما جعل قطاعاته الإنتاجية تفقد القدرة على منافسة البضائع الواردة، وأغلبها من السعودية، سواء على مستوى الأسعار أو على مستوى الجودة، حيث يسود اعتقاد بين الناس بأن الحكومة اليمنية لا تُمارس رقابة جيدة على المؤسسات التجارية مما يجعل هذه المؤسسات لا تلتزم بالمعايير.

وفي كل الأحوال، لن يستطيع بلد يُعاني من حالة انهيار تام استقبال هذا العدد من العائدين، وخلق فرص عمل تمكنهم من تدبير أمورهم واحتياجاتهم الضرورية ولو بالحد الأدنى، وعشرات الآلاف من أبناء الأسر العائدة سيجدون أنفسهم في وضعية صعبة وقاسية لا تمنحهم القدرة على تطوير أنفسهم؛ سواء بفعل العوز المادي أو بسبب تدهور مستوى المؤسسات التعليمية، وعدم وجود فرص جيدة لتطوير المهارات، وهذا يعني أن تبعات هذه العودة ستكون جذرية وشاملة وستصيب أضرارها البالغة أكثر من جيل.

ومع أن السعودية حاولت أن تُقلّص أعداد العمالة الأجنبية منذ وقتٍ مبكرٍ وتحت إلحاح أسباب مختلفة؛ كانخفاض أسعار النفط في بعض الفترات، وارتفاع نسبة البطالة بين أوساط المواطنين، والقلق الكبير من التغييرات الديمغرافية، وعن طريق برامج مختلفة؛ حيث سبق لها في العام 2004 أن قامت بإيقاف الاستقدام أو تجديد رخص العمل لـ 28 مهنة<sup>(17)</sup>، لكن الارتفاع القياسي في أسعار النفط خلال تلك الفترة جعلها لا تُفعل مثل هذه القوانين، وتتجاهل تطبيقها.

قدّر البنك الدولي أن العمالة اليمنية في السعودية اقتربت من مليون عامل في العام ٢٠١٠، بينما قدّر تقرير منظمة الهجرة الدولية عددهم بـ ٨٠٠ ألف، أما وزير شئون المغتربين اليمني فأكد بأن العدد أكبر بكثير من الرقم المُعلن، في حيث قدّرت مصادر أخرى العدد في العام ٢٠١٣ بـ ١٥ مليون، بها في ذلك أولئك الذين ليس لديهم وثائق ويدخلون للعمل بطريقة غير شرعية.

على أن كل ذلك لم يمنع العامل اليمني من الشعور بأنه المستهدف الأكبر من هذه القرارات، لعدّة أسباب: فأولاً استهدفت الإجراءات الحكومية سعودة القطاعات التي تعمل فيها الغالبية العظمى من العمالة اليمنية، وثانياً عدم قدرة هذه العمالة على اتخاذ قرار بالمغادرة وترتيب أوضاعها في بلدها بسبب ظروف الحرب فأصبحت في وضعية قاسية جداً؛ بدون عمل ولا تستطيع المجازفة بالعمل في قطاعات أخرى مسعودة خوفاً من الترحيل كما أنها في نفس الوقت تُستنزف مالياً من خلال الرسوم والضرائب الباهظة، وثالثاً يبدو توطين مثل هذه المهن

(16) العربي الجديد، إجراءات موجهة... العمالة اليمنية في السعودية تفقد أرزاقها، 4 أكتوبر 2017 <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/4/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%AF-%D8%A3%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D9%82%D9%87%D8%A7#sthash.M9SIWyBD.hpvt>

(17) صحيفة الشرق الأوسط، وزارة العمل السعودية توقف تجديد رخص 28 مهنة للأجانب، أبريل 2004، <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=227315&issueno=9462#.WqVSejOXIU>





يضمن بقاء القوى العاملة في وضع مؤقت، لهذا عادة ما كانت تستفيد من اللعب على هذا الملف الحساس لصالح ممارسة ضغوط وابتزازات سياسية في كل أزمة.

بعد أزمة الخليج، وعودة مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين، نبّه بعض الباحثين إلى أن محاولة عزل اليمن وتركها تغرق في مشاكلها الاقتصادية والسياسية الكبيرة سيدفع بدولٍ عدّة لديها توتر مع دول الخليج إلى استغلال الوضع لاتخاذ اليمن منصة لتصفية الحسابات مع هذه الدول، وتم تحديد هذه الدول على النحو الآتي: روسيا، العراق فيما لو تعافى، إيران، سوريا<sup>(23)</sup>. كما نبّه آخرون إلى خطورة ما سمّوه بـ"مأزق اليمن الأمني"، حيث يُشكل تحول اليمن إلى دولة فاشلة بعدم قدرتها على مواجهة معضلاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية المعقدة والمستعصية قد يؤدي إلى تحطيم الأمن الإقليمي بصورة كاملة<sup>(24)</sup>.

اليوم وعلى ضوء ما يفعله الحوثيون وبدعم وتشجيع من قوى إقليمية ودولية تبدو التطورات بديهية للغاية. لقد استفاد الحوثي من المشاعر السلبية المتراكمة بسبب الكثير من أخطاء السياسات السعودية الفادحة تجاه اليمن وبناء سردية ثأرية في المقابل، مما جعله يكسب الكثير من القوى الاجتماعية إلى صفه حتى تلك التي كانت على صلة وثيقة بصناع القرار في السعودية منذ ستينيات القرن الماضي.

إن استمرار الأخطاء السعودية الفادحة على كل المستويات، وبالتوازي مع قيادة "حرب عمياء" ارتكبت فيها الكثير من الجرائم والمجازر الكبيرة، وليس انتهاءً بالترحيل المتعسف لمئات الآلاف من المغتربين اليمنيين. باعتبارهم آخر خيوط العلاقة الهشة بين البلدين. سيفتح باباً واسعاً لاضطراب كبير في المنطقة، والتحويلات الدراماتيكية التي تمر بها المنطقة منذ عدّة سنوات خير دليل على ما نذهب إليه، ولعل ما شكلته الحالة العراقية وتطوراتها وانزياحاتها المختلفة بعد اجتياح العام 2003 يمكن أن يكون نموذجاً لنظرية "الانفجار الكبير" للدول، بالمفهوم السياسي، وما لكل ذلك من تبعات خطيرة على دول الجوار والمنطقة بشكلٍ عام.

علاوةً على الآثار والتبعات الاقتصادية والسياسية والأمنية الهائلة لقرارات الترحيل، فإن الآثار والتبعات الاجتماعية من العودة الجماعية للمغتربين لن تقل ضراوة وكارثية من مثيلاتها الأخريات. فهناك عدد كبير منهم ممن عاش معظم حياته في السعودية، وهناك عدد كبير آخر لم يزر اليمن قط، ولم تعد له أي ممتلكات أو روابط فيها. وعلى كلٍ، لقد غيّرت الهجرة بما هي نزوح من البلد الأصلي واغتراب في البلد المُستقبل كثير من السلوكيات وأنماط الحياة الاجتماعية، وبقوة، طوال العقود الماضية.

من المتوقع أن يتعرض المغترب المُرحل إلى بليدٍ منهار لطائفة واسعة من عمليات الهدر ستدمر أسسه الضرورية للحياة، وستُحطم قدراته وأمانه وصحته بما يجعله يعيش في البؤس كالشيخ ولن يجد أي وسيلة تساعد على التكيف مع الحالة القاسية والمنهكة التي يمر بها، وهذا التحطيم لكل ما له قيمة لدى الفرد سيخلق الكثير من المشكلات الاجتماعية المدمرة، كالتفكك الأسري، التمرد، العنف، التطرف، انتشار الأمراض والأوبئة وسوء التغذية خصوصاً عند الأطفال والموت المبكر وجنوح الأطفال والتشرد وعماله الأطفال وحرمانهم من فرص التعليم.. إلخ، بما يُضاعف كل الأزمات الموجودة حالياً، ويجعلها تصل إلى عقر كل بيت، وإلى أعماق كل فرد.

(23) مارك إن كاتز، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية، مرجع سابق، ص 109.  
(24) أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق.

## توصيات ختامية

من المتوقع أن تكون التبعات الناتجة عن عودة وشبكة لمئات الآلاف من العمال اليمنيين في السعودية مساوية لتبعات الحرب المستعرة منذ ثلاث سنوات، وربما تتجاوزها، ذلك أنها سُسبب ضرراً فادحاً لكل بيت في اليمن تقريباً. وإذا كانت أطراف النزاع الداخلية والخارجية، والمجتمع الدولي لم تستطع وقف الحرب، وما زالت آثارها المأساوية تزداد ضراوة كل يوم، فإن هذه المشكلة ما زال بالإمكان التحرك الجاد والمسؤول لوقف حدوثها، خصوصاً وأن اليمن لن يكون بمقدوره تحمل المزيد من الأزمات والعواصف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملاحقة.

وإذا كان ليس بمقدور الحكومة اليمنية، في ظل الظروف الحالية، تحمل تبعات طرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين، فإنها في نفس الوقت تستطيع التحرك دبلوماسياً ومن خلال القنوات المختلفة، وبالاستعانة بدول ومنظمات عالمية لتشكيل رأي دولي ضاغط للوصول إلى تسوية ملف العمالة اليمنية ولو مرحلياً، خصوصاً وأنها موجودة في قلب العاصمة السعودية الرياض، وتقع عليها مسؤولية مضاعفة. ومع إن الحكومة شكّلت لجنة لمتابعة القضية مع الجهات المختصة في المملكة، لكن الخطاب والتعامل الرسمي اليمني يبدو كمن يتسول الشفقة والإحسان، ولم يرتق قط إلى مستوى يليق بحجم المشكلة الماثلة، وتقدير تبعاتها، وبالتالي فهي مطالبة ببذل المزيد من الجهود الجادة والجريئة.

المسؤولية تقع أيضاً على عاتق كل المكونات والفاعلين المحليين، والمنظمات والنُخب المختلفة، للقيام بدور حيوي وجريء، والتعبير العلني عن موقفهم من هذه القضية، وبكل قوة. كل الجهود ينبغي أن تتضافر في هذه اللحظات الحرجة في سبيل الوقف الفوري للحرب، والاعتراض على طرد العمالة اليمنية من السعودية والتي تتم بصورة متعسفة وهمجية، وفي ظل ظرفٍ هو غاية في الصعوبة والقسوة.

على السعودية أن تُدرك جيداً حجم التحولات الدولية التي يمر بها العالم، وأن تعلم بأنها لم تعد بمأمن عن نيران وشظايا الأزمات التي تضرب المنطقة كلها بعنف. فعلى أقل تقدير، عليها أن تُفكر بمصلحتها الذاتية قبل أن تفكر بالآخرين، وأن تبتعد عن النزق والطيش والحسابات الضيقة في التعاطي مع قضايا مصيرية على هذا النحو. وبالتأكيد، ووفقاً لأبسط الحسابات المنطقية، لن يكون من مصلحتها أن تترك الدولة التي تشترك معها بأطول حدود برية وبحرية تغرق في حروب وأزمات تُدمر كل أسسها وكياناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتُعرّضها لفوضى مستدامة.

وفي كل الأحوال، تقع المسؤولية الأكبر على عاتق المجتمع الدولي للتدخل العاجل لمنع أي تطورات جديدة تُغرق هذا البلد الذي يُطل على واحدة من أهم طرق التجارة العالمية، ويقطنه قرابة 30 مليون نسمة، في المزيد من الفوضى والاستقرار المزمّن من خلال جعله يواجه مشكلات بنيوية عميقة ليس بمقدوره الخروج منها ولو بعد حين. لذا على المجتمع الدولي أن يُمارس ضغوطاً كبيرة وجادة لوقف أي تصعيد ذات نتائج كارثية، خصوصاً إذا كانت هنالك إمكانية لتلافي هذا التصعيد من خلال قرار سياسي.

المنظمات الدولية، خصوصاً تلك العاملة في المجال الإنساني، عليها هي الأخرى مسؤولية أخلاقية للقيام بدور حقيقي، وإيلاء هذه الأزمة اهتمام أكبر هي تستحقه عن جدارة. إن بلداً يمر بأسوأ كارثة إنسانية، وبانت تحويلات المغتربين أهم مورد اقتصادي، وهي تحويلات تتجاوز بكثير حجم كل المساعدات الإنسانية المُقدمة من قبل المنظمات الدولية، لكل هذه الأسباب الملحة والمؤثرة، هناك ضرورة قصوى تستدعي التحرك الجاد وممارسة ضغوط شديدة قد تُساهم في منع حصول المزيد من الكوارث المفتعلة التي يتعمد بشرٌ في صنعها ورعايتها واستثمارها!



[WWW.SANAACENTER.ORG](http://WWW.SANAACENTER.ORG)